



جائزة النزاهة ومكافحة الفساد
دليل الترشح لأفضل برنامج مساءلة إعلامي
(تلفزيوني أو إذاعي)
2019

جائزة النزاهة

تشجيع... تكريم... تحفيز

غايئنا تحفيز أفراد شعبنا للعمل ضد الفساد والفاستين وتشجيعهم على تحمل مسؤولياتهم، من خلال الإبلاغ عن أفعال الفساد التي يشهدونها أو يقعون ضحية لها؛ لذا يقوم ائتلاف أمان بمنح جائزة سنوية، تقديرية أو مالية، للذين ساهموا بالكشف عن شبهات فساد، أو ساهموا في تعزيز منظومة النزاهة والشفافية في إدارة المال العام والشأن العام، سواء كان ذلك عن فئة الأفراد العاملين في القطاع العام، والهيئات المحلية، وعن أفضل تحقيق استقصائي، وأفضل بحث علمي تناول قضايا تتعلق بتعزيز منظومة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، إضافة عن فئة المؤسسات التي ساهمت في الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في عملها مثل مؤسسات القطاع العام، والهيئات المحلية والعمل الأهلي، والقطاع الخاص، وأفضل برنامج مساءلة إعلامي. يرى ائتلاف أمان في منح هذه الجائزة تكريماً لأشخاص تمتعوا بالنزاهة الكافية، وملكوا الجرأة لكشف الحقائق، وآمنوا بأن مكافحة الفساد جهد وطني يقع على عاتق كل مواطن. فهم أشخاص يدركون بأنهم شركاء في المال العام من خلال الضرائب التي يدفعونها، وبالتالي فإنهم يساهمون في حماية هذا المال. هم أشخاص خاطروا بمصدر رزقهم، وتحملوا مخاطر شخصية، من أجل توجيه رسالة مفادها بوجود الفساد الجميع يدفع الثمن، وقولك لا للفساد له وزن.

جائزة النزاهة ومكافحة الفساد لأفضل برنامج مساءلة إعلامي (تلفزيوني أو إذاعي)

أطلق ائتلاف أمان جائزة النزاهة لأفضل برنامج مساءلة إعلامي عن طريق فتح باب التقدم والترشيح لكافة الإذاعات التي تتضمن في دورتها البرنامجية برنامج إعلامي يعنى بالمساءلة في قضايا الشأن العام، على أن يكون برنامجاً شجاعاً، حائزاً على احترام المواطنين وحاطياً بنقتهم، وسبق له وأن ساهم بشكل أو بآخر في القاء الضوء على قضايا عامة، وبالتالي صانعاً رأياً عاماً وتغييراً في وجهة القضية المطروحة نحو المصلحة العامة.

الغايات من منح هذه الجائزة

- تشجيع الاعلاميين والاعلاميات في المجالات المختلفة على المساهمة في الكشف عن قضايا الفساد وتعزيز قيم النزاهة.
- تعزيز قيم النزاهة لدى الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية من خلال دمجهم في جهود مكافحة الفساد.
- تكريم الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية، الذين ساهموا في كشف قضايا فساد.
- حماية المبلغين عن الفساد.

م ائتلاف أمان الإعلاميين ومؤسساتهم الإعلامية في احتفال النزاهة الوطني في كانون أول 2019

شروط الترشح للجائزة:

- يحق لكافة الإذاعات التي يدخل ضمن دورتها البرمجية برنامج مساءلة إعلامي أن ترشحه، على أن يكون:
- يغطي البرنامج الدورة البرمجية للفترة الواقعة ما بين تشرين الأول 2018 ونفس الشهر من العام الموالي 2019.
 - أن ترسل الإذاعة عينة (6 حلقات إذاعية من البرنامج المراد ترشيحه) مع رابط لكل حلقة، إضافة الى وضعها على قرص مدمج، ونبذة عنها، والتغيير الذي أحدثته، إضافة لعدد التعليقات التي نالتها، وعدد الإعجابات والمشاركات التي لقيتها عند مشاركتها على منصات التواصل الاجتماعي. (تعبئة النموذج المرفق).
 - أن يكون البرنامج جريء في طرح القضايا.
 - أن تكون القضايا التي تطرح ذات أثر كبير على معيشة المواطنين.
 - ارتباط مضمون البرنامج برؤية ورسالة أمان.
 - أن يراعي البرنامج المعايير المهنية والمعالجة الموضوعية للقضية المثارة.
 - أن يكون البرنامج ذو انتشار واسع.
 - أن يتمتع البرنامج باحترام وثقة المواطنين.

معايير منح الجائزة

تنقسم معايير منح الجائزة مناصفة بين معايير فنية، وأخرى تتناول جودة العمل الصحفي:

➤ المعايير الفنية:

يعزز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة المجتمعية ومكافحة الفساد.

- الجرأة بطرح القضايا والمساءلة.

مستوى ردود الفعل من قبل الجهات المختلفة ذات العلاقة - الوصولية

- التغذية الراجعة أو ردود جهات ذات العلاقة بالقضية - إثارة الموضوع

- التغذية الراجعة على الصفحة الالكترونية (فيسبوك)

- التغذية الراجعة والتفاعل من خلال الاتصال على البرنامج

هل يعتمد البرنامج على تقصي الحقائق

- ان يكون البرنامج مبنيًا على معلومات وأرقام لا فرضيات من مصادر موثوقة

مستوى طلب المعلومات من الأطراف كافة بمن فيها المشتبه بهم بالتجاوز

- تصريحات من صناع القرار

- تصريحات من المسؤولين

- المتضررين

مدى ارتباط المضمون برؤية ورسالة أمان

- القيام بمبادرة تعزز من منظومة النزاهة الوطنية

- دور البرنامج بتعزيز المساءلة المجتمعية

- هل يطرح توصيات للمعالجة
- هل يتتبع القضية بعد انتهاء البرنامج

➤ معايير جودة العمل الصحفي

- مستوى أهمية القضايا المثارة لفئات واسعة من الناس
- أنسنة القضية ومدى ارتباطها بالمواطن
- هل يولي اهتماما/ يؤثر على النساء والأطفال/ ذوي الإعاقة
- تنوع وتعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البرنامج
- معلومات موثوقة
- تصريح من جهة التدخل - التي تحمل التوصيات
- سلامة المواد التي يتناولها البرنامج، ومدى انسجامها مع الأنظمة والإجراءات المعتمدة والقانونية
- عدم السماح بالتأويل - وضوح المعلومات
- تقاطع المعلومات مع القانون
- الابتكار والابداع
- طرح التساؤلات المفتوحة وربطها مع قضايا أخرى تتأثر بفعل القضية- التعرّيج على قضايا مختلفة
- مستوى السلاسة وجودة المضمون
- عدم الاستطراد وسهولة الربط، عدم تداخل المعلومات / الفقرات
- مستوى جودة اللغة
- اللغة سليمة، عدم وجود أخطاء إملائية، بلاغة التشابيه، وجود بعض الاقتباسات والتشبيهات من الأدب أو الأمثال
- مدى مراعاة أصول إجراء المقابلات الإذاعية والتلفزيونية
- انتزاع المعلومات من الضيوف
- الانصات وعدم المقاطعة

الجهات المشرفة على منح الجائزة

اللجنة الفنية للجائزة:

- تتألف اللجنة الفنية من شخصيات اعتبارية وخبراء في مجال الاعلام وتختص اللجنة الفنية بما يلي:
1. إعداد وتطوير معايير منح الجائزة وآليات الإعلان والتنسيب، إضافة لتطوير نماذج الترشيح وتحديد الوثائق المساندة والمعززة لطلب الترشيح.
 2. دراسة الطلبات المنسبة ومراجعتها وتدقيقها وفحص مدى استيفائها لمعايير ومتطلبات الجائزة وعقد المقابلات مع المرشحين إذا احتاج الأمر أو الاتصال بالجهات ذات العلاقة لمزيد من المعلومات والفحص.

3. تتسبب البرنامج الفائز لنيل الجائزة لهيئة المحكمين من خلال إعداد تقرير حول أعمال اللجنة وأسباب الترشيح ويقوم ممثل عن اللجنة بعرض التقرير ومناقشته في اجتماع هيئة المحكمين.

هيئة المحكمين:

تضم هيئة المحكمين شخصيات اعتبارية ممثلة عن كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني تمتاز بالمصداقية الوطنية والاجتماعية وتختص بما يلي:

1. مراجعة ومناقشة التقرير الذي تعده وترفعه اللجنة الفنية لجائزة النزاهة.
2. دراسة توصيات اللجنة الفنية والاطلاع على الطلبات المرشحة لنيل الجائزة .
3. اتخاذ القرار حول الفائزين/ ات في الجائزة.
4. تكريم الإعلاميين ومؤسساتهم الإعلامية بالجائزة في احتفال النزاهة الوطني الذي تعده أمان في كانون أول من كل عام.

ملاحظة: في حال تبين للجنة أن أي من المعلومات المقدمة في هذا الطلب تخالف حقوق الملكية الفكرية والنشر سيتم استبعاد الطلب، أما إذا تبين فيما بعد منح الجائزة للفائز/ة أية مخالفة يحق للمؤسسة سحب الجائزة.

عناوين أمان

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

رام الله، شارع الارسال، حي المصايف، عمارة الريماوي، الطابق الأول

هاتف: 2989506، 2974949

بريد الكتروني: awards@aman-palestine.org

مكتب غزة: شارع حبوش، عمارة دريم الطابق الثالث هاتف: 2884767 - 2884766

ملحق تعريفات لأغراض الجائزة:

تعريف الفساد

الفساد كما حدده أمان لأغراض هذه الجائزة والمتفق عليه دولياً "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة"، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه ولجماعته، وعليه يجب تزامن عنصران في السلوك ليتم تصنيفه بأنه فساد، هما استغلال الفاسد للصلاحيات التي يتمتع بها كونه يشغل وظيفة عامة واتخاذ قرارات لتحقيق منافع ذاتية وليس وفقاً للمصلحة العامة، وقد يتخذ هذا الفعل أشكالاً متنوعة منها:

الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة. مثل تدخل طرف ثالث لتعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

المحسوبية: وتُعرف بأنها تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة... الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.

المحاباة: تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق للحصول على مصالح معينة.

الرشوة: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفاً للأصول.

غسل الأموال: حسب القرار بقانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال وبموجب نص المادة الأولى التي تعرف جريمة غسل الأموال على أنها "كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من إحدى الجرائم الأصلية وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة".

اختلاس المال العام: أي استيلاء الموظف العام أو من في حكمه على المال العام لنفسه، حيث يستغل الموظف العام حقيقة أنه مؤتمن على المال العام فيختلسه لنفسه، ويتم ذلك بتغيير الموظف نيته من نية حيازة أمين إلى نية حيازة مالك.

استثمار الوظيفة العامة: استغلال الموظف للصلاحيات الوظيفية الممنوحة له بموجب المنصب والوظيفة العامة للحصول على مكاسب مادية شخصية.

الكسب غير المشروع: وهو الزيادة غير المبررة على ثروة الموظف العام.

التحرش الجنسي: فعل يتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان، يكون إما لفظياً أو مادياً (بالتزغيب أو التخويف) للحصول على متعة جنسية، يمارسه المسؤول أو رب العمل تجاه مرؤوسيه مستغلاً نفوذه وموقعه والصلاحيات الممنوحة له ومستغلاً مطالبته مرؤوسيه بحقوقهم واحتياجاتهم.

الاتجار بالنفوذ: وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة أو مجرد عرضها عليه أو منحة إياها سواء كان ذلك له مباشرة أو عن طريق وسيط وذلك حتى يقوم باستغلال نفوذه سواء كان ذلك النفوذ فعلياً أي ناتج عن قدرته في إصدار قرارات أو أوامر بحكم موقعه القيادي.

إهدار المال العام: وهو مرتبط باستغلال المنصب العام ويندرج تحت هذا التعريف أن يقوم الموظف بإعفاء شركات أو مواطنين من الضرائب المستحقة عليهم دون وجه حق، أو أن يقوم باستعمال مقدرات المؤسسة المالية كسيارات المؤسسة أو معداتها أو أجهزتها لأغراض غير أغراض عمل المؤسسة وبرامجها الأصلية لهذه الأموال ومن ثم يمكن إنفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.

القطاع العام: اية وزارة أو ادارة أو مؤسسة عامة أو سلطة (مدنية وعسكريه، وزارية وغير الوزارية) أو أية جهة أخرى تتلقى موازنتها من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو ملحقة بها.

الموظف العام: يقصد به الموظف أو الموظفة وهو الشخص المعين بقرار من جهة مختصة لشغل وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف المدنية على موازنة احدى الدوائر الحكومية أياً كانت طبيعة تلك الوظيفة أو مسماها.

الوظيفة العمومية: مجموعة المهام التي توكلها جهة مختصة الى الموظف للقيام بها بمقتضى قانون الخدمة المدنية واللوائح المنظمة لها أو أي تشريع آخر أو تعليمات أو قرارات ادارية وما يتعلق بها من صلاحيات وما يترتب على تلك المهام من مسؤوليات.

الهيئة المحلية: وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي واداري معين. تعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون. يتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات.

المجلس: مجلس الهيئة المحلية ويشمل مجلس البلدية أو المجلس المحلي أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير أو أي مجلس آخر يشكل وفقاً لأحكام هذا القانون ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبين.